نداء الوطن

رعى تخريج 34 متخصّصاً في الشراء العام

وزير المال: الحرب عمّقت الأزمة الاقتصادية

اختُتِم يوم الثلاثاء برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) الذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطاليّة وبدعم من الحكومة الإيطاليّة، لإعداد مُتخصّصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

وزير المالية

حضر احتفال التخريج سفير إيطاليا لدى لبنان فابريزيو مارتشيلّي، ورئيسة معهد باسل فليحان لمياء الصيّش بساط وشارك عن بُعد مدير المتحسّير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بغا.

ضمّ الدفعة الأولى 34 خريجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنيّة، وشهدت واحداتها، وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشحاً.

وفي كلمة له، شكر الخليل لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيلّي «دعمها لتنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية - إيطالية مشتركة في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإطلاقي منذ عام 2022».

عام التحديات المالية

وذكّر بأن «العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفاً بالتحديّات المالية والاقتصادية، إذ توقّع البنك الدولي أن يتجاوز الانضماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019 نسبة 38% في نهاية عام 2024، مما يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة سبقاً في لبنان. وكانه الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام نتيجة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثيّة على الإنسان والمكان، حيث أشار تقرير صندوق النقد الدولي أن تتخطّى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليارات دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي».

خبرات تقنيّة عالية

وشدّد على أن «السير بهذه الإحصادات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنيّة عالية في إدارات ومؤسسات الدولة».

واعتبر أن «نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الإيطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة».

ورأى أن «ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء، كما تحدّثت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين. كما وتعرّفت لتبادل الخبرات وتقييم المعارف المنتقبي، مما دلّ على صفقة عالية في إدارة هذه الشهادة».

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها «خطة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود «لإرتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وبناء في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام».

العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها ومحفوفاً بالتحديّات

وأمل في «استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، وفي تكاتف مع الدعم اللقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات».

مارتشيلّي

أما السفير مارتشيلّي، فأشار إلى أن «الشراء العام، رغم ظاهره الفنّي، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصاً في وضع لبنان الراهن، وهو ليس مجرد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكّل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، وتوجيه الموارد بفعالية، وتعزيز الشفافية». ورأى أن «الشراء العام، عندما يُدار بفعالية، يصبح محركاً للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحالي».

أهمية إصلاح الشراء العام

واعتبر السفير أن «أهمية إصلاح الشراء العام تأتي أكثر وضوحاً في ظلّ ما شهده لبنان أخيراً، مشدداً على أن «لبنان يحتاج إلى أنظمة تُحسن الموارد بشفافية، وخصوصاً في جهود إعادة الإعمار وضمان استفادة المواطنين المباشرة من الأموال العامة».

أضاف أن «الشراء العام السليم يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاجه لبنان بشدة، ويُعزّز المنافسة العادلة، ويشكّل دفعاً للنمو المستدام».

بساط

وأشادت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء الصيّش بساط بالتعاون مع إيطاليا «الداعم للعمل المؤسسي والتصاد لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح لتفيا الإصلاحات البيروقراطية»، مذكرةً بأن «الدولة الإيطالية كانت أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام».

وعرّجت أن المعهد حرص في «تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من شتى أنحاء».

ورأت أعلنت بساط أن «حاب الترشيحات للسنة الثانية من برنامج الشهادة يُفتح «قريباً» دعت «الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات والاتحادات وكل الجهات المعنية إلى الإطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحاتهم».

الأنباء
يومية - سياسية - عربية

تخريج اختصاصيِّين في الشراء العام الاستراتيجي

وزير المال: نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية

اختُتم برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام ٢٠٢٤)، الذي نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ، في مقره، بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الإيطالية لإعداد اختصاصيين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره، وحضور سفير إيطاليا فابريزيو مارتشيللي، رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

ضمّت الدفعة الأولى ٣٤ خرّيجا من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في ٢٢ جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين ١٦١ مرشّحا.

ولفت الخليل الى ان «الأشهر الثلاث الأخيرة من العام كانت لقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من ٥ مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي».

اما السفير مارتشيللي، فأشار إلى ان «للشراء العام، رغم ظاهره الفني، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصا في وضع لبنان الراهن، إذ هو ليس مجرد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، ولتوجيه الموارد بفاعلية، ولتعزيز الشفافية»، لافتا الى ان «الشراء العام، عندما يدار بفاعلية، يصبح محركا للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحالي».

من جهتها، أشادت بساط بالتعاون مع إيطاليا «الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنيوية»، وذكرت بان «الدولة الإيطاليّة كانت أول من ساند المعهد عام ٢٠١٠ في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام».

https://www.nidaalwatan.com/article/300244-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%85%D9%82%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

الدّيار AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

وزير المال رعى تخريج 34 مُتخصصاً في الشراء العام

اختُتِمَ برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) الذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية، لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

وحضر احتفال التخريج سفير إيطاليا لدى لبنان فابريزيو مارتشيللي، ورئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

وضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحاً.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، والشراء العام المستدام، والشفافية والنزاهة، وسبل الاعتراض على

وزير المال متحدثا

عمليات الشراء وكيفية معالجتها، وكيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

وشكر الخليل لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي «دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية – إيطالية مشتركة في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022».

وشدد على أن «السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة»، مثمّناً «جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة».

https://addiyar.com/article/2221788-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B1%D8%B9%D9%89-%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%AC-34-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85

إقتصاد

معهد باسل فليحان خرّج اختصاصيين في الشراء العام

8 كانون الثاني 2025

اختُتِم برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024)، الذي نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ، في مقره، بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية لإعداد اختصاصيين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره، وحضور سفير إيطاليا فابريزيو مارتشيللي، رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

ضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجا من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحا.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، الشراء العام المستدام، الشفافية والنزاهة، سبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، كيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

الخليل

تحدث الخليل شاكرا لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية – إيطالية مشتركة، في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ العام 2022."

وقال: "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفا بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2019 نسبة 38% في نهاية العام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقا في لبنان."

ولفت الى ان "الأشهر الثلاث الأخيرة من العام كانت ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي."

وشدّد على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات

ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة."

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديدا جامعة روما تور فرغاتا المعروفة"، ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة."

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام."

وختم متمنيا "استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، وتكامله مع الدعم التقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات."

مارتشيللي

أما السفير مارتشيللي، فأشار إلى أن "للشراء العام، رغم ظاهره الفنّي، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصا في وضع لبنان الراهن، إذ هو ليس مجرد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، ولتوجيه الموارد بفاعلية، ولتعزيز الشفافية"، لافتا الى ان "الشراء العام، عندما يدار بفاعلية، يصبح محركا للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحاليّ."

واعتبر أن "أهمية إصلاح الشراء العام باتت أكثر وضوحا في ظل ما شهده لبنان أخيرا"، مشددا على أن "لبنان يحتاج إلى أنظمة تخصّص الموارد بشفافية، وخصوصا في جهود إعادة الإعمار ولضمان استفادة المواطنين المباشرة من الأموال العامة."

وختم: "الشراء العام السليم يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاجه لبنان بشدّة، ويعزز المنافسة العادلة، ويشكل دفعا للنمو المستدام."

بساط

من جهتها، أشادت بساط بالتعاون مع إيطاليا "الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنيوية"، وذكرت بأن "الدولة الإيطاليّة كانت أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام."

وقالت: "حرص المعهد في تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى."

وذكّرت بأن "هذه الشهادة التخصصية، استكمال لجهود المعهد منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244"، لافتة إلى أن المعهد "المكلف قانونا من وزارة المال بالتدريب الإلزامي والمستمر، كثّف جهوده العام الفائت، وأعدّ تقريراً عن الحاجات

التدريبية لدى الجهات الشارية في ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام، ووضَعَ أربعة برامج تدريبية متخصصة تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي." تابعت:"كذلك وفّر المعهد التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد من القطاع العام خلال العام 2024، وأصدر أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير."

وأشارت الى "توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً coaching للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي"، وأعلنت أن "باب الترشيحات للنسخة الثانية من برنامج الشهادة يُفتَح قريبا"، داعية "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية إلى الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحات." ثم كانت شهادات حيّة من المشاركين في البرنامج عن تجربتهم، بعدها تم توزيع الشهادات على المتخرجين.

https://www.elsharkonline.com/amp/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B1%D9%91%D8%AC-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85/2025/01/08/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

جريدة إلكترونية مستقلة - رئيس التحرير: ساطع نور الدين

09-01-1025

تخريج متخصصين بالشراء العام:
الإصلاحات تتطلّب خبرات عالية

المدن - اقتصاد

رأى وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل أن السير بالإصلاحات الاقتصادية والمالية يتطلّب خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة. كلام الخليل جاء خلال رعايته أمس برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت، والذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية، لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

المتخرّجون

ضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحاً.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، والشراء العام المستدام، والشفافية والنزاهة، وسبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، وكيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

أهمية الشهادة

بالمناسبة ذكّر الخليل بأن "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفاً بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقّع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019 نسبة 38 في المئة في نهاية عام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقاً في لبنان. وكانت الأشهر الثلاث الأخيرة من العام ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر

الاقتصادية أكثر من 5 مليارات دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي".

وشدّد الخليل على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة".

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة".

ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة".

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود "للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام".

من جهتها أشادت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط شرحت أن المعهد حرص في "تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى".

وذكّرت بأن "هذه الشهادة التخصصية استكمال لجهود المعهد منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244". وأشارت إلى أن المعهد المكلّف قانوناً من وزارة المال بالتدريب الإلزامي والمستمر، كثّف جهوده العام الفائت، وأعدّ "تقريراً عن الحاجات التدريبية لدى الجهات الشارية في ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام"، ووضَعَ "أربعة برامج تدريبية متخصصة تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي".

كذلك وفّر المعهد بحسب بساط "التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد من القطاع العام خلال العام 2024"، وأصدر "أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير".

وأشارت أيضاً إلى "توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً coaching للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي".

وإذ أعلنت بساط أن باب الترشيحات للنسخة الثانية من برنامج الشهادة سيُفتَح "قريباً"، دعَت "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية إلى الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحات".

https://www.almodon.com/economy/2025/1/8/%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%AC-%D9%85%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

وزير المال رعى تخريج 34 متخصصاً في الشراء العام من 22 جهة حكومية

الأربعاء ٨ كانون الثاني ٢٠٢٥ - 09:43

مرصد ليبانون فايلز

اختُتِمَ أمس الثلاثاء برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال الدكتور يوسف الخليل وحضوره في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) الذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية، لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

وحضر احتفال التخريج سفير إيطاليا لدى لبنان فابريزيو مارتشيللي، ورئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

وضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحاً.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، والشراء العام المستدام، والشفافية والنزاهة، وسبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، وكيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

وشكر الخليل لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية – إيطالية مشتركة في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022."

وذكّر بأن "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفاً بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقّع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019 نسبة 38% في نهاية عام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقاً في لبنان. وكانت الأشهر الثلاث الأخيرة من العام ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة

وأثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي."

وشدّد على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة."

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة."

ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة."

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود "للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام."

وأمل في "استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، وإلى تكامله مع الدعم التقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات."

مارتشيللي

أما السفير مارتشيللي، فأشار إلى أن "للشراء العام، رغم ظاهره الفنّي، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصاً في وضع لبنان الراهن، إذ هو ليس مجرّد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكّل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، ولتوجيه الموارد بفاعلية، ولتعزيز الشفافية". ورأى ان "الشراء العام، عندما يدار بفاعلية، يصبح محرّكاً للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحاليّ."

واعتبر السفير أن "أهمية إصلاح الشراء العام باتت أكثر وضوحا" في ظل ما شهده لبنان أخيراً، مشدداً على أن "لبنان يحتاج إلى أنظمة تُخصّص الموارد بشفافية، وخصوصاً في جهود إعادة الإعمار ولضمان استفادة المواطنين المباشرة من الأموال العامة.

وأضاف أن "الشراء العام السليم يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاجه لبنان بشدّة، ويعزز المنافسة العادلة، ويشكّل دفعاً للنمو المستدام."

بساط

وأشادت رئيسة معهد باسل فليحان السيّدة لمياء المبيّض بساط بالتعاون مع إيطاليا "الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنيوية"، مذكّرة بأن "الدولة الإيطاليّة كانت أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام."

وشرحت أن المعهد حرص في "تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى."

وذكّرت بأن "هذه الشهادة التخصصية (...) استكمال لجهود المعهد منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244". وأشارت إلى أن المعهد "المكلّف قانوناً من وزارة المال بالتدريب الإلزامي والمستمر"، كثّف جهوده العام الفائت، وأعدّ "تقريراً عن الحاجات

التدريبية لدى الجهات الشارية في ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام"، ووضَعَ "أربعة برامج تدريبية متخصصة تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي."

كذلك وفّر المعهد بحسب بساط "التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد من القطاع العام خلال العام 2024"، وأصدر "أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير."

وأشارت أيضاً إلى "توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً coaching للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي."

وإذ أعلنت بساط أن باب الترشيحات للنسخة الثانية من برنامج الشهادة يُفتَح "قريباً"، دعَت "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية إلى الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحات."

واختتم الاحتفال بشهادات حيّة من مشاركين في البرنامج حول تجربتهم، قبل أن يتمّ توزيع الشهادات على متخرجي الدفعة الأولى من الشهادة التخصصية.

https://www.lebanonfiles.com/articles/%d8%a3%d8%ae%d8%a8%d8%a7%d8%b1-%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a%d8%a9-%d9%88%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/%d9%88%d8%b2%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b1%d8%b9%d9%89-%d8%aa%d8%ae%d8%b1%d9%8a%d8%ac-34-%d9%85%d8%aa%d8%ae%d8%b5%d8%b5%d8%a7%d9%8b-/%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d8%a7

الخليل: العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها ومحفوفاً بالتحديات المالية والاقتصادية

الأربعاء 08 كانون الثاني 2025 09:48

سياسة

أشار وزير المال في حكومة تصريف الاعمال يوسف الخليل، الى أن "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفاً بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقّع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2019 نسبة 38% في نهاية عام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقاً في لبنان. وكانت الأشهر الثلاث الأخيرة من العام ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وأثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي."

وخلال رعايته حفل تخريج 34 متخصصاً في الشراء العام من 22 جهة حكومية من برنامج نظّمه معهد باسل فليحان مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية، شدّد الخليل على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة."

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديداً جامعة روما تور فرغاتا المعروفة."

ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة."

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود "للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام."

وأمل في "استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، وإلى تكامله مع الدعم التقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات."

https://www.elnashra.com/news/show/1705313/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2024-%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-

معهد باسل فليحان خرّج اختصاصيين في الشراء العام

منذ 7 ساعات

معهد باسل فليحان خرّج اختصاصيين في الشراء العام

اختُتِم برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024)، الذي نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ، في مقره، بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية لإعداد اختصاصيين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره، وحضور سفير إيطاليا فابريزيو مارتشيللي، رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

ضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجا من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحا.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، الشراء العام المستدام، الشفافية والنزاهة، سبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، كيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

الخليل

تحدث الخليل شاكرا لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية – إيطالية مشتركة، في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ العام 2022."

وقال: "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفا بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2019 نسبة 38% في نهاية العام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقا في لبنان ".

ولفت الى ان "الأشهر الثلاث الأخيرة من العام كانت ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي."

وشدّد على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة."

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديدا جامعة روما تور فرغاتا المعروفة"، ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة."

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام."

وختم متمنيا "استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، وتكامله مع الدعم التقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات."

مارتشيللي

أما السفير مارتشيللي، فأشار إلى أن "للشراء العام، رغم ظاهره الفنّي، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصا في وضع لبنان الراهن، إذ هو ليس مجرد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، ولتوجيه الموارد بفاعلية، ولتعزيز الشفافية"، لافتا الى ان "الشراء العام، عندما يدار بفاعلية، يصبح محركا للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحاليّ."

واعتبر أن "أهمية إصلاح الشراء العام باتت أكثر وضوحا في ظل ما شهده لبنان أخيرا"، مشددا على أن "لبنان يحتاج إلى أنظمة تخصّص الموارد بشفافية، وخصوصا في جهود إعادة الإعمار ولضمان استفادة المواطنين المباشرة من الأموال العامة."

وختم: "الشراء العام السليم يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاجه لبنان بشدّة، ويعزز المنافسة العادلة، ويشكل دفعا للنمو المستدام."

بساط

من جهتها، أشادت بساط بالتعاون مع إيطاليا "الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنيوية"، وذكرت بأن "الدولة الإيطاليّة كانت أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام."

وقالت: "حرص المعهد في تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى."

وذكّرت بأن "هذه الشهادة التخصصية، استكمال لجهود المعهد منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244"، لافتة إلى أن المعهد "المكلف قانونا من وزارة المال بالتدريب الإلزامي والمستمر، كثّف جهوده العام الفائت، وأعدّ تقريراً عن الحاجات التدريبية لدى الجهات الشارية في ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام، ووضَعَ أربعة برامج تدريبية متخصصة تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي." تابعت:"كذلك وفّر المعهد التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد من القطاع العام خلال العام 2024، وأصدر أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير."

وأشارت الى "توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً coaching للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي"، وأعلنت أن "باب الترشيحات للنسخة الثانية من برنامج الشهادة يُفتَح قريبا"، داعية "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية إلى الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحات." ثم كانت شهادات حيّة من المشاركين في البرنامج عن تجربتهم، بعدها تم توزيع الشهادات على المتخرجين.

https://al-bayrak.org/

معهد باسل فليحان خرج اختصاصيين في الشراء العام الاستراتيجي

وزير المال: نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية

وطنية - اختُتِم برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024)، الذي نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ، في مقره، بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية لإعداد اختصاصيين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره، وحضور سفير إيطاليا فابريزيو مارتشيللي، رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

ضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجا من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحا.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، الشراء العام المستدام، الشفافية والنزاهة، سبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، كيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 2021/244 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

الخليل

تحدث الخليل شاكرا لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية – إيطالية مشتركة، في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ العام 2022".

وقال: "العام 2024 كان صعباً على لبنان وعلى الدولة ومؤسساتها، محفوفا بالتحديات المالية والاقتصادية، إذ توقع البنك الدولي أن يتجاوز الانخفاض التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2019 نسبة 38% في نهاية العام 2024، ممّا يؤدي إلى تعميق الأزمة الاقتصادية القائمة مسبقا في لبنان".

ولفت الى ان "الأشهر الثلاث الأخيرة من العام كانت ثقيلة إثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة وآثارها الكارثية على الإنسان والبنيان، حيث قدّر تقرير مسح البنك الدولي أن تتخطى الخسائر الاقتصادية أكثر من 5 مليار دولار، وهي مرشحة للزيادة مع كل تأخير في العودة إلى استقامة العمل المؤسسي والبدء بورشة إعادة الإعمار والنهوض الاقتصادي".

وشدّد على أن "السير بهذه الإصلاحات يتطلّب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، وجود خبرات تقنية عالية في إدارات ومؤسسات الدولة"، مثمّناً "جهود المعهد المالي المستمرة لناحية تعزيز الخبرات والكفايات في الإدارة العامة، وعلى تأمين استمرارية عمل المؤسسات في هذه الظروف الصعبة".

واعتبر أنّ "نجاح برنامج الشهادة التخصصية لدورة العام 2024 دليل آخر على جدوى التعاون الوثيق الذي يربط مؤسسات الدولة اللبنانية بالمؤسسات الايطالية، وتحديدا جامعة روما تور فرغاتا المعروفة"، ورأى أن "ما ميّز هذه الشهادة هو محتواها العلمي العالي الجودة، الذي تناول أحدث التطورات الدولية في الشراء. كما تميّزت بخبرات المحاضرين الدوليين الذين نقلوا المعارف للمشاركين، كما وتقنيات تبادل الخبرات وتقييم المعارف المنهجي، مما دلّ على مهنية عالية في إدارة هذه الشهادة".

ووصف هذه الشهادة التخصصية بأنها "نقلة نوعية في تنمية القدرات الوطنية، تتوّج الجهود للارتقاء بأداء المسؤولين الحكوميين، مستفيدين من الخبرات الدولية والممارسات الجيدة وتكييفها مع السياق اللبناني، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح الشراء العام".

وختم متمنيا "استدامة أطر هذا التعاون مع جامعة روما تور فرغاتا وتوسيعها عام 2025، و تكامله مع الدعم التقني الذي يقدّمه الشركاء الدوليون للجهود الوطنية في تنمية القدرات".

مارتشيللي

أما السفير مارتشيللي، فأشار إلى أن "للشراء العام، رغم ظاهره الفنّي، أهمية استراتيجية كبيرة، وخصوصا في وضع لبنان الراهن، إذ هو ليس مجرد آلية لشراء السلع والخدمات، بل يشكل أداة لإعادة بناء الثقة في طريقة الحكم، ولتوجيه الموارد بفاعلية، ولتعزيز الشفافية"، لافتا الى ان "الشراء العام، عندما يدار بفاعلية، يصبح محركا للاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وكلاهما مطلوب بإلحاح في المشهد اللبناني الحاليّ".

واعتبر أن "أهمية إصلاح الشراء العام باتت أكثر وضوحا في ظل ما شهده لبنان أخيرا"، مشددا على أن "لبنان يحتاج إلى أنظمة تخصّص الموارد بشفافية، وخصوصا في جهود إعادة الإعمار ولضمان استفادة المواطنين المباشرة من الأموال العامة".

وختم:"الشراء العام السليم يجذب الاستثمار الأجنبي الذي يحتاجه لبنان بشدّة، ويعزز المنافسة العادلة، ويشكل دفعا للنمو المستدام".

بساط

من جهتها، أشادت بساط بالتعاون مع إيطاليا "الداعم للعمل المؤسسي والمساند لمؤسسات الدولة التي هي مفتاح تنفيذ الإصلاحات البنيوية"، وذكرت بأن "الدولة الإيطاليّة كانت أول من ساند المعهد عام 2010 في سعيه لإصلاح منظومة الشراء العام".

وقالت:"حرص المعهد في تصميم برنامج الشهادة التخصصية على أن تنطلق التطبيقات العملية والحوارات والنقاشات من الواقع اللبناني وما يواجهه العاملون في الشراء من تحديات في عملهم اليومي، وكيفية التوصّل إلى حلول في ضوء التجربة الدولية والدروس المستفادة من بلدان أخرى".

وذكّرت بأن "هذه الشهادة التخصصية، استكمال لجهود المعهد منذ إقرار قانون الشراء العام 2021/244"، لافتة إلى أن المعهد "المكلف قانونا من وزارة المال بالتدريب الإلزامي والمستمر، كثّف جهوده العام الفائت، وأعدّ تقريراً عن الحاجات التدريبية لدى الجهات الشارية في ضوء تطبيقها لقانون الشراء العام، ووضَعَ أربعة برامج تدريبية متخصصة تشمل التخطيط وإجراءات الشراء وإدارة العقود، والاتفاق الإطاري، بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولي".

تابعت:"كذلك وفّر المعهد التدريب المستمر لأكثر من 2000 مستفيد من القطاع العام خلال العام 2024، وأصدر أدلة تقنية وأدوات إرشادية للمتدربين لمساعدتهم بالقيام بمهامهم اليومية، بدعم تقني من البنك الدولي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير".

وأشارت الى "توسيع قاعدة الخبراء المدربين وتكثيف برامج التدريب الخاصة بهم وحلقات التبادل المعرفي، وهم يتولون التدريب ومواكبة الإدارات والمؤسسات تقنياً coaching للتأكد من تطبيق المفاهيم في العمل اليومي"، و أعلنت أن "باب الترشيحات للنسخة الثانية من برنامج الشهادة يُفتَح قريبا"، داعية "الوزارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، وكل الجهات المعنية إلى الاطلاع على شروط المشاركة في الشهادة وتشجيع الموظفين لديها على التقدّم بترشيحات".

ثم كانت شهادات حيّة من المشاركين في البرنامج عن تجربتهم، بعدها تم توزيع الشهادات على المتخرجين.

======ج.ع

https://www.nna-leb.gov.lb/ar/%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/750472/%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%84-%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7

وزير المال رعى تخريج 34 متخصصاً في الشراء العام من 22 جهة حكومية

8 يناير، 2025

من برنامج نظّمه معهد باسل فليحان مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية

احتُفِل أمس الثلاثاء برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال الدكتور يوسف الخليل وحضوره في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت برنامج الشهادة التخصصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) الذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية، لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

وحضر احتفال التخريج سفير إيطاليا لدى لبنان فابريزيو مارتشيللي، ورئيسة معهد باسل فليحان لمياء الميّس بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

وضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحاً.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه نخبة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، والشراء العام المستدام، والشفافية والنزاهة، وسبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، وكيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 244/2021 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح للنهوض الاقتصادي.

- وشكر الخليل لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية ممثلة بالسفير مارتشيللي "دعمها تنمية القدرات الوطنية في لبنان من خلال هذا المشروع الذي انطلق قبل عام بجهود لبنانية - إيطالية مشتركة في وقت يعمل لبنان على تطبيق قانون الشراء العام الإصلاحي منذ عام 2022".

https://waradalan.com/?p=39764

Journal à Lire
جورنال ألير

معهد باسل فليحان خرّج اختصاصيين في الشراء العام

في: 01/08/2025 في: إقتصاد طباعة البريد الالكتروني

اختُتِم برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024)، الذي نظّمه معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ، في مقره، بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية لإعداد اختصاصيين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني، برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل وحضوره، وحضور سفير إيطاليا فابريزيو مارتشيللي، رئيسة المعهد لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

ضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجا من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحا.

https://journalalire.com/tag/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1_%D9%85%D8%A7%D8%/B1%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%84%D9%84%D9%8A

الدورة الاقتصادية
مجلّة إقتصاديّة عربيّة

وزير المال رعى تخريج ٣٤ متخصصاً في الشراء العام من ٢٢ جهة حكومية

من برنامج نظّمه معهد باسل فليحان مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية

اختُتِمَ أمس الثلاثاء برعاية وزير المال في حكومة تصريف الأعمال الدكتور يوسف الخليل وحضوره في مقر معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت برنامج الشهادة التخصّصية الدوليّة في الشراء العام الاستراتيجي (دفعة العام 2024) الذي نظّمه المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا الإيطالية وبدعم من الحكومة الايطالية، لإعداد متخصصين في هذا المجال من القطاع العام اللبناني.

وحضر احتفال التخريج سفير إيطاليا لدى لبنان فابريزيو مارتشيللي، ورئيسة معهد باسل فليحان لمياء المبيّض بساط، وشارك عن بُعد مدير الماجستير الدولي في الشراء العام في جامعة تور فرغاتا البروفيسور غوستافو بيغا.

وضمّت الدفعة الأولى 34 خرّيجاً من المسؤولين الكبار المولجين بالشراء العام في 22 جهة حكومية، من بينها وزارات ومؤسسات عامة وسلطات رقابية وأجهزة عسكرية وأمنية، وبلديات واتحاداتها. وتولّت اللجنة العلمية اختيار هؤلاء من بين 161 مرشّحاً.

وتألّف برنامج الشهادة الذي ساهم في إعداده وتقديمه تسعة خبراء دوليين، من خمسة محاور تناولت أنظمة الشراء العام ومعاييره الدولية، والشراء العام المستدام، والشفافية والنزاهة، وسبل الاعتراض على عمليات الشراء وكيفية معالجتها، وكيفية مقاربة قانون الشراء العام في لبنان 244/2021 من الناحية الاقتصادية والمالية وأهمية هذا الإصلاح

https://www.ad-dawra.com/2025/01/08/62721/